African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 4, Issue 1, January - March 2025
Page No: 1-13
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2024: 0.81 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2024: 0.846**

العوامل المؤثرة في اختيار طريقة تقييم المخزون السلعي وفق طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (دراسة ميدانية على الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة)

د. مختار فرج الحويج [1*]، أ. فرج الشريف الشبيلي [2]، أ. معمر جمال اعليجه [3]
أ. عبد الحكيم حسين اسماعيل [4]، محمد علي عبد الحفيظ [5]
[1،2،3،4،5] قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، جامعة المرقب، ليبيا

Factors Affecting the Selection of Inventory Valuation Method According to the First In, First Out Method (A Field Study on the National Cement Company)

D. Mukhtar Faraj Al-Hawej [1 *], Faraj Al-Sharif Al-Shubaili [2], Muamer Jamal Aleja [3]
Abdul Haklm Husen ismael [4], Mohammed Ali Abdulhafith [5]
[1,2,3,4,5] Accounting Department, Faculty of Economics and Commerce, Al-Marqab University, Libya

*Corresponding author mfalhawej@elmergib.edu *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2024-10-15 **تاريخ القبول:** 2024-12-22 **تاريخ النشر:** 2025-01-01

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في اختيار طريقة تقييم المخزون السلعي الوارد أولاً صادر أولاً، ولتحقيق أهداف هده الدراسة استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم استخدام استمارة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن اختيار طريقة الوارد أولاً صادر أولاً يعتمد على نوعية وطبيعة المخزون، كما توصلت إلى أن اختيار طريقة الوارد أولاً صادر أولاً تحقق رقابة فعالة على المخزون، كما أوصت هده الدراسة بضرورة الاهتمام بدور الجمعيات المهنية في توضيح مزايا وعيوب كل طريقة من خلال عقد ورش عمل ومؤتمرات علمية، وكذلك الثبات في اتباع السياسات المحاسبية لتقييم المخزون السلعي وعدم اللجوء لتعديلها من سنة إلى أخرى.

الكلمات المفتاحية: تقييم المخزون السلعي – المخزون السلعي - الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة.

Abstract

This study aims to identify the factors affecting the selection of the method of evaluating the commodity stock incoming first out, and to achieve the objectives of this study, the researchers used the descriptive analytical approach, and the questionnaire form was used as a tool for data collection, and the study reached several results, the most important of which is that the choice of the first-in-first method depends on the quality and nature of the inventory, and it also concluded that the choice of the first-in-first method achieves effective control over

inventory, and this study also recommended the need to pay attention to the role of Professional associations in clarifying the advantages and disadvantages of each method by holding workshops and scientific conferences, as well as consistency in following accounting policies for evaluating commodity inventory and not resorting to adjusting them from year to year.

Keywords: Stock Evaluation, Stock, National Cement Company**.**

المقدمة:

نظراً للأهمية النسبية للمخزون ومقارنته مع باقي الأصول، فهو يعتبر من أكثر الأصول المتداولة أهمية في معظم المؤسسات الاقتصادية، فالتقييم الخاطئ للمخزون يؤثر على صحة إجمالي الأصول وكذلك مجمل الدخل (المبروك، 2016، ص45)، وبالتالي فإن الخطأ في تقييم المخزون أخر المدة سيمتد أثره إلى الفترة المالية اللاحقة لأن مخزون أخر المدة لفترة مالية ما يعتبر بمثابة مخزون أول المدة للفترة المالية اللاحقة (سعود وحمودة، 2021، ص167).

إن الفكر المحاسبي قد اعتاد على استخدام عدة طرق مقبولة ومتعارف عليها رغم اختلاف نتائجها، ومن أكثر الطرق الشائعة وأشهرها هي طريقة الوارد أولاً صادر أولاً، وطريقة الوارد أخيراً صادر أولاً، وطريقة متوسط سعر التكلفة (المتوسط المرجح)، وكما أن اختيار طريقة من الطرق المذكورة سابقاً، سيكون له أثر على كلاً من تكلفة الوحدة المنتجة وصافي الربح وقيمة أصول المؤسسة ومتطلباتها، ولكل طريقة من الطرق المذكورة مجموعة من الافتراضات التي تقوم عليها، كما أن لكل طريقة مزايا وعيوب، لذلك تقوم كل مؤسسة باختيار الطريقة التي تتماشي مع طبيعة نشاطها ظروفها الاقتصادية واحتياجاتها (الشريف وأخرون، 1989، ص388)، وقد حظيت العوامل المؤثرة في اختيار طريقة تقييم المخزون السلعي باهتمام الباحثين والدراسين، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للوقوف على طريقة الوارد أولاً صادر أولاً والعوامل المؤثرة في اختيار هذه الطريقة.

أولاً: مشكلة الدراسة

يعتبر المخزون أحد أهم الأصول إن لم يكن الأكثر أهمية في الميزانية العمومية لأغلب المؤسسات حيث تلجا المؤسسات إلى استخدام طرق مختلفة لتقييم مخزوناتها لتتبع التغيرات التي تطرأ على أسعار المخزون ومعرفه قيمة النفقات الصحيحة، باعتبار أنه لا توجد طريقة مثلى لجميع المؤسسات وفي كل الظروف المحيطة بالمؤسسات، وغيرها الا أن طريقة الوارد أولاً صادر أولاً هي الأكثر استخداما من قبل المؤسسات، ربما لاعتقادهم بأنها تعطي القيمة الحقيقية للمخزون في نهاية الفترة المحاسبية بعد التخلص من السلع والبضائع القديمة ولكن يبقى السؤال الرئيسي لهده الدراسة: ماهي العوامل المؤثرة في اختيار طريقة تقييم المخزون السلعي الوارد أولا صادر أولا؟

ثانياً: أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة في اختيار طريقة من بين الطرق المتعددة عند عملية تقييم المخزون السلعي، والتركيز على المخزون الذي يعتبر عنصراً مهماً في الشركة التي تتضمنه القوائم المالية والذي بدوره يؤثر على نشاط المؤسسة، فهذه الطريقة إنما وجدت لاستخدامها وفق مصلحة الشركة لتحقيق أهدافها، ومن هنا تظهر أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

1. توفير معلومات تساعد المسؤولين في المؤسسات الاقتصادية في ليبيا عن العوامل المؤثرة في طريقة الوارد أولاً صادر أولاً.
2. توفير معلومات تفيد المجتمع العلمي والهيئات المهنية في ليبيا بخصوص العوامل المتعلقة في اختيار هذه الطريقة في تقييم المخزون السلعي.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في اختيار طريقة تقييم المخزون السلعي الوارد أولاً صادر أولاً.

رابعاً: فرضية الدراسة

توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر في اختيار طريقة تقييم المخزون السلعي الوارد أولاً صادر أولاً.

خامساً: منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي في تغطية جوانب الموضوع من خلال مراجعة أدبيات الدراسة، وكما اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام الباحثون بتجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشكلة موضوع الدراسة من الواقع العملي بواسطة استمارة الاستبيان وسيتم توجيهها إلى الشركة الاهلية للإسمنت المساهمة لغرض الحصول على البيانات والمعلومات ومن ثم تحليلها وعرضها.

سادساً: حدود الدراسة

الحدود المكانية: الشركة الاهلية للإسمنت المساهمة.
الحدود الزمنية: سنة 2024م.

الدراسات السابقة:

1-دراسة، سيساوي، ونابتي، 2023، بعنوان: أثر طرق تقييم المخزونات على الربح المحاسبي في المؤسسة دراسة حالة: "المؤسسة الوطنية لتوضيب وفنون الطباعة.

الهدف من هده الدراسة هو فحص كيف يمكن لطرق تقييم المخزون المختلفة أن تؤثر على الأرباح في المؤسسات، حيث تسعى الدراسة الى التحقق من كيفية تأثير كل طريقة من طرق تقييم المخزون على تكلفة المخرجات من البضائع المباعة أو المواد الأولية المستعملة وهو ما يمكن المؤسسة من اختيار الطريقة الأفضل بالنسبة لها من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة لتعظيم الأرباح، وكما اعتمدت هده الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ومن أبرز نتائج هذه الدراسة أن المخزون يعتبر من أهم الأصول في المؤسسة، وبالرغم من أن الاحتفاظ بالمخزون قد ينتج عنه تكاليف التخزين، الا أن معظم المؤسسات تحتفظ بالمخزون لتفادي خطر ارتفاع أو انخفاض المفاجئ لهذا الأخير، وكذلك تختلف تكلفة اخراج المخزون من المخازن باختلاف طريقة التقييم التي تتبعها المؤسسة، وأوصت الدراسة بأنه يجب على المؤسسة أن تعتمد على طريقة الوارد أولاً الصادر أولاً في تقييم مخزوناتها كون هذه الطريقة حققت أقل تكلفة ممكنة، وعليه فإن هذه الطريقة تساعد على تحقيق هامش ربح أكبر، ويمكن أن تعتمد المؤسسة على طريقة متوسط سعر التكلفة في تقييم مخزوناتها التي تتميز بتكلفة منخفضة كونها سهلة الاستخدام وتحظى بقبول عام.

2-دراسة، الهاشمي، 2020، بعنوان: التقييم المحاسبي للمخزونات في البيئة المحاسبية الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب.ALFA PIPE

تهدف هده الدراسة إلى التعريف بالنظام المحاسبي المالي والمخزونات حيث ثم التطرق في الجانب النظري إلى ماهية النظام المحاسبي المالي والمخزونات مع طرق تقييمها ومعالجتها محاسبيا ولتحقيق أهداف الدراسة ثم القيام بدراسة حالة بالمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيبPIPE ALFA ودالك لربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي، واعتمدت هده الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وثم استخدام الاستنابة كأداء لجمع البيانات، وكانت أبرز نتائج هذه الدراسة أن المخزونات تعتبر كأصل من أصول المؤسسة ودو أهمية كبيرة ويتم معالجتها محاسبيا وفقا للحدث الاقتصادي، وأن تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي عند معالجة المخزونات لدى مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب، وكما أوصت الدراسة بضرورة السعي لتمكين جميع المؤسسات من تطبيق النظام المحاسبي المالي في أحسن الظروف، والاهتمام بشكل كبير للمخزونات من أجل ضمان استمرارية المؤسسات ونموها.

3-دراسة، فزع، 2019، بعنوان: مدى تطبيق المعالجة المحاسبية للمخزون والأثر الضريبي الحالي والمؤجل وفق معايير المحاسبة الدولية وأثرها على النظام الضريبي في فلسطين.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق المعالجة المحاسبية للمخزون والأثر الضريبي الحالي والمؤجل وفق معايير المحاسبة الدولية وأثرها على النظام الضريبي في فلسطين، واستخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي، وحيث توصلت الدراسة إلى أهم النتائج: وهى أن درجة تطبيق المعالجة المحاسبية للمخزون والأثر الضريبي الحالي والمؤجل وفق معايير المحاسبة الدولية وأثرها على النظام الضريبي جاءت كبيرة، وأن قواعد القياس المنصوص عليها بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (2) للمخزون قد كانت كبيرة جدا، وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات الصناعية والتجارية المدرجة في بورصة فلسطين، وكما أوصت الدراسة على ضرورة القيام بإجراء دراسات واسعة ومتجددة حول مدى تطبيق المعالجة المحاسبية المختلفة وأثرها على النظام الضريبي في فلسطين، وكذلك دراسة إمكانية تطوير هذه المعالجات المحاسبية لخدمة قانون الضريبة والمواطنين بصورة أكبر.

4-دراسة عمومن، 2019، بعنوان: العوامل المؤثرة على اختيار طرق تقييم المخزون السلعي " دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الطرق المتبعة في تقييم المخزون السلعي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والعوامل المؤثرة في اختيار تلك الطرق، والتي تختلف باختلاف بيئة وطبيعة المؤسسة، وقامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية في مختلف القطاعات حيث تم جمع البيانات باستخدام أداة المقابلة الشخصية لتحليل واختبار فرضيات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن عينة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تختار ما بين طريقتي وارد أولاً صادر أولاً وطريقة متوسط سعر التكلفة في تقييم مخزوناتها وهذا حسب ما نص عليه النظام المحاسبي المالي، وأن من أهم العوامل المؤثرة على اختيار طرق تقييم المخزون السلعي هي إعطاء صورة أقرب إلى الحقيقة عن المخزون، طريقة تتلاءم وتتناسب مع طبيعة ونوعية المخزون، الطريقة السهلة والغير المعقدة في التطبيق، نوع القطاع، نسبة المديونية، حجم المؤسسة، والعامل الضريبي، وكما أوصت الدراسة بضرورة إنشاء جهاز للرقابة في المؤسسات يقوم بالتنسيق مع إدارة الرقابة الداخلية والإدارات الأخرى لمراقبة المخزون السلعي وإصدار التوجيهات اللازمة في هذا الشأن، وإذا أمكن ذلك إلزام المؤسسات ذات النشاطات المتشابهة بتوحيد سياسة تقييم مخزوناتها لتوفير معلومات قابلة للمقارنة بين المؤسسات المختلفة، كما يجب على المؤسسات ذات القطاع الخاص الالتزام بالجانب (القانوني الجبائي) والحد من ظاهرة التقليص في حجم الوعاء الضريبي.

5-دراسة بلعور، وقطيب، 2016، بعنوان: العوامل المؤثرة في سياسة تقييم المخزون دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية: الجزائر.

تهدف هده الدراسة إلى معرفة الطرق المتبعة في تقييم المخزون في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وأهم العوامل المؤثرة في اختيار تلك الطرق، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إجراء دراسة عملية على عينة من المؤسسات الاقتصادية حيث تم جمع البيانات من القوائم المالية لعشرين مؤسسة في مختلف القطاعات من أجل إنشاء نموذج يبين أهم العوامل المؤثرة في اختيار السياسة المحاسبية لتقييم المخزون، وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية تختار طريقتي الوارد أولاً صادر أولاً وطريقة متوسط سعر التكلفة في تقييم مخزوناتها، والأكثر استعمالاً هي طريقة الوارد أولاً صادر أولاً، وأن أهم العوامل المؤثرة في اختيار هذه الطرق هي نسبة المديونية ونوع القطاع وحجم المؤسسة. أما عاملي الضرائب وهيكل الملكية المركزية فليس لهما تأثير على التحكم في قرارات الإدارة باختيار الطرق المحاسبية التي تحقق مصالحهم الذاتية، وأوصت الدراسة أن يتم اختيار الطريقة التي تتفق مع طبيعة المواد المخزنة وظروف المؤسسة، والأخذ بعين الاعتبار الآثار التي تترتب عن كل طريقة فيما يتعلق بالدخل وقيمة المخزون والضرائب، واختيار الطريقة التي تلبى أكبر قدر ممكن من مستخدمي القوائم المالية للمؤسسة والموازنة بينهم.

الإطار النظري للدراسة

أولاً: مفهوم تقييم المخزون السلعي

تعدد مفهوم تقييم المخزون السلعي بتعدد الدراسات والباحثين، وقد تم تعريف تقييم المخزون السلعي بأنه: تحديد قيمة مخزون البضاعة المتبقية في نهاية المدة بهدف تحديد نتيجة نشاط الفترة الحالية من ربح أو خسارة، وتقييم المخزون في نهاية المدة يعني توزيع تكلفة البضاعة المتاحة للبيع بين الجزء المباع والجزء المتبقي في نهاية الفترة الحالية للبيع (بن غربية، الحاسي، و زاقوب، 2017، ص300).

وقد اضاف الباحثون مفهوماً لتقييم المخزون السلعي: بأنه تحويل قيمة السلع والمواد العينية في المخزن إلي قيمتها النقدية من خلال مقارنة تكلفة المخزون المحددة ومقارنتها بصافي القيمة السوقية واختيار أقلهما.

ثانياً: أهداف تقييم المخزون السلعي

تتمثل أهداف تقييم المخزون السلعي فيما يلي(العشي، 2006، ص30):

1- التحديد الصحيح للدخل هو الهدف الاساسي لتقييم المخزون من خلال عملية مقابلة الايرادات بالمصروفات خلال الفترة، وذلك من أجل تحديد نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة خلال تلك الفترة، حيث أن القواعد المحاسبية تسجل الإيراد في وقت البيع مما يتطلب معه توزيع التكلفة بين فترات بيع المخزون لضمان سلامة ودقة عمليات المقابلة، لتحقيق هذا الهدف يتم تقييم المخزون السلعي على أساس أسعار الإدخال والهدف بشكل عام يتمثل في تجزئة المخزون المعد للبيع.

2- تقديم بيانات ومعلومات لمستخدمي القوائم المالية وكدلك المستثمرين عن المخزون مما يساعدهم في إعداد تنبؤات بالتدفقات النقدية المستقبلية سواء كانت واردة أو خارجة وبالتالي فإن مخزون آخر المدة المتوفر حاليا يعني التدفق النقدي الداخل في حالة البيع وحجم المخزون يؤثر أيضا على مقدار المشتريات المطلوبة وبالتالي التدفق النقدي الخارج.

ثالثاً: طرق تقييم المخزون السلعي (عبد الناصر وأسامة، 2017، ص 351).

1- طريقة الوارد أولاً صادر أولاً: تقوم هذه الطريقة على افتراض معين مفاده ضرورة اتفاق تدفق تكلفة المبيعات مع التدفق المادي لهذه المبيعات، وبذلك فإن هذه الطريقة تفترض أن الوحدات التي ترد أولاً تباع أولاً ووحدات المخزون المتبقية تكون من أحدث المشتريات، معنى ذلك أنه في ظل اتجاه الاسعار نحو الارتفاع نجد أن هذه الطريقة تحسب تكلفة المبيعات بأقل الأسعار وتكلفة المخزون المتبقي بأحدث الأسعار أي بأعلى الأسعار.

2-طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً: تفترض هذه الطريقة أن تدفق التكلفة قد يفضل أن يكون عكس التدفق المادي للوحدات، وعلى وجه الخصوص في فترات التضخم كسياسة محاسبية حتى تصبح تكلفة المبيعات محسوبة على أساس التكلفة الجارية حتى تتم عملية المقابلة بين الايرادات والمصروفات على أساس سليم، وبذلك فإن هذه الطريقة تفترض أن الوحدات المباعة تكون من أحدث المشتريات أما الوحدات الباقية كمخزون في نهاية الفترة تكون من أقدم الوحدات الموجودة بالمخازن، ومعنى ذلك أنه في ظل التضخم واتجاه الأسعار نحو الارتفاع فإن طريقة الوارد أخيراً صادر اولاً تحتسب تكلفة المبيعات على أساس أحدث الأسعار أي أعلى الأسعار، أما تكلفة الوحدات الباقية كمخزون فتحسب، بأقدم الأسعار أي أقل الأسعار، تلحق الضرر بالمخزونات سريعة التلف بالنسبة للمؤسسات التي تمتلك معدل دوران ضعيف للمخزون.

3-طريقة متوسط التكلفة المرجح: حيث تفترض هذه الطريقة أنه لا يوجد فرق بين تكلفة الوحدات المباعة وتكلفة الوحدات الباقية بالمخازن في نهاية الفترة، وبالتالي يجب أن يتم احتساب تكلفة مخزون آخر الفترة وتكلفة البضاعة المباعة بناء على متوسط مرجح لأسعار الوحدات المشتراة بالكميات التي تم شراؤها.

رابعاً: العوامل المؤثرة في اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي

يمكن التطرق إلى بعض العوامل المؤثرة في اختيار سياسة تقييم المخزون السلعي كما يلي:

1- **حجم المؤسسة**: تميل المؤسسات الأكبر حجما إلى اختيار الطرق المحاسبية التي من شأنها تخفيض أو تأجيل الأرباح، ومن ناحية أخرى نجد المؤسسات صغيرة الحجم تتجنب اختيار الطرق المحاسبية التي تخفض الأرباح لأن ذلك قد لا يمكنها من زيادة رأسمالها أو الحصول على مزيد من القروض أو المنافع الأخرى (عمومن، 2019، ص20).

2- **نوع القطاع**: تتعدد أنواع المخزونات بتعدد طبيعة نشاط المؤسسة، فالشركة التجارية تقوم بشراء السلع من أجل إعادة بيعها، أما المؤسسة الصناعية فتقوم عادة بشراء مواد أولية من أجل تصنيعها وبيعها في شكل منتج تام الصنع أو نصف مصنع، والمؤسسة الخدمية لها مخزون خاص يختلف عن مخزون المؤسسات الأخرى، هذا الاختلاف في القطاع يؤذي إلى اختلاف في تكاليف المخزون حسب كل قطاع، فالقطاع الصناعي له تكاليف كبيرة مقارنة بالقطاع التجاري والخدمي على التوالي (بلعور وقطيب، 2016، ص352).

3- **ربحية المؤسسة**: يعتبر حجم الأرباح المحققة والمتوقعة من المؤسسة ومدى استقرارها بين الفترات المتتالية أحد الدوافع التي تحفز إدارة المؤسسة على التلاعب في الطرق والسياسات المحاسبية لأغراض تمهيد الدخل، فكلما زادت أرباح المؤسسة كلما كان لها فرصة أكبر في ممارسة تمهيد الدخل والعكس صحيح (مصطفى، 2017، ص12).

4- **تقلبات الأسعار**: إن التغير العام في الأسعار وبصفة خاصة في فترات التضخم يؤدي إلى عدم التعبير الحقيقي عن قيمة المخزون المقاسة بالتكلفة التاريخية بصورة خاصة وعند إعداد القوائم المالية في ظل وجود معدل تضخم مرتفع يجعلها تفقد مصداقيتها، لذلك يجب على المنشآت أن تأخذ هذا التطور بعين الاعتبار عن طريق تكييف قوائمها المالية مع البيئة الاقتصادية المحيطة بها في ظل تقلبات الاسعار (ياسين، 2005).

5-المدفوعات الضريبية: تعتبر الضرائب التي تتحملها المؤسسة حافزاً لدى المديرين لتحقيق وفورات نقدية كنتيجة لتخفيف الضريبة المدفوعة، كذلك باختيار السياسات كالطرق المحاسبية التي ينتج عليها تخفيض الأرباح ومن ثم تخفيض الضريبة التي تتحملها المؤسسة، حيث أن الدافع من وراء تدخل الإدارة في عملية التقرير المالي هو تخفيض العبء الضريبي الملقى على عاتق المؤسسة، حيث أن ظهور مستويات أرباح مرتفعة من شأنه أن يدفع السلطات إلي فرض تكاليف إضافية كفرض قواعد جديدة لاحتساب الضرائب على نشاط المؤسسات مما يزيد من الدفوعات الضريبية (جيهان وعبلة، 2020، ص13).

الدراسة الميدانية:

أداة جمع البيانات:

إن الأداة المستخدمة في جمع المعلومات المراد الحصول عليها من أفراد عينة الدراسة حول موضوع الدراسة هي الاستبانة، حيث تكونت هده الاستبانة من 17 فقرة، موزعة على المعلومات الشخصية ومحور واحد فقط موضحة كما يلي:

1. المعلومات الشخصية: وتكونت من 4 فقرات هي (المؤهل العلمي - التخصص العلمي - عدد سنوات الخبرة - المركز الوظيفي).
2. محاور الدراسة: وقد تكونت من محور واحد (محور رئيس) وتكونت فقراته من 13 الفقرة.

مجـتمـع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في الشركة الاهلية للإسمنت المساهمة، كما تمثلت العينة في كافة المديرين والمحاسبين العاملين في الإدارات المالية في الشركة الاهلية للإسمنت المساهمة، حيث تم توزيع عدد (40) استمارة استبيان، وتم استرجاع عدد (29) استبانة، وبنسبة (72.5%)، وتم استبعاد (11) استبانة باعتبارها غير صالحة لتحليل (فارغة)، ويوضح الجدول (1) توزيع عينة الدراسة:

الجدول (1) تفاصيل الاستبيانات الموزعة والمستردة والفاقد منها لحجم العينة المدروسة.

البيان	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات الفارغة	الاستبيانات المقبولة	نسبة الاستبيانات الفارغة	نسبة الاستبيانات المقبولة
(العوامل المؤثرة في اختيار طريقة الوارد أولا صادر أولا)	40	11	29	%27.5	%72.5
أجمالي الاستبيانات لعينة الدراسة	40	11	29	%27.5	%72.5

من الجدول اعلاه تبين ان نسبة الاستمارات المسترجعة الكلية 72.5% من إجمالي الاستمارات الموزعة وهي نسبة عالية حسب جدول مورغان الذي يشير الى ان النسبة المعنوية 27.5**%.**

ثبـــات وصـــدق الأداة:

يعتبر الصدق والثبات من أهم الموضوعات التي تهم الباحثون من حيث تأثيرها في أهمية نتائج الدراسة وقدرته على تعميم النتائج، وترتبط الصدق والثبات بالأدوات المستخدمة في الدراسة ومدى قدرتها على قياس المراد قياسه ومدى دقة القراءات المأخوذة من الأدوات.

1. اختبار الثبات: أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الاجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات أخرى، وقام الباحثين بإجراء خطوات الثبات على العينة بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرو نباخ.

أولا: اختبار الثبات بطريقة التجزئة النصفية (معامل سبيرومان براون): تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الاسئلة الزوجية الرتبة لكل محور وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سيبرمان براون للتصحيح حسب المعادلة وقد بين الجدول (2) أن هناك معامل ثبات كبير نسبيا لفقرات الاستبانة، حيث يشير إلى أن الثبات المقبول ينبغي ألا يقل عن 0.60%، مما يطمن الباحثين على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

الجدول (2) تفاصيل يبين معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية) للمحاور.

م	المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط قبل التصحيح	معامل سبيرومان براون	النتيجة
1	(العوامل المؤثرة في اختيار طريقة الوارد أولا صادر أولا)	13	0.678	0.823	مرتفع
	الاستبيان ككل	13	0.678	0.823	مرتفع

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المحور في العوامل المؤثرة في اختيار طريقة الوارد أولاً صادر أولاً أنه تم تقسيم فقرات الاستبيان ككل البالغة (13) فقرة إلى قسمين: البنود الفردية والبنود الزوجية (7 فردية – 6 زوجية)، حيث يتحصل المبحوثون على درجتين إحداهما على النصف الفردي والأخرى على النصف الزوجي، ثم تم حساب معامل الارتباط بيرسون بينهما، حيث بلغ RP=0678، وبعد تصحيح طوله في معادلة سبيرومان براون بلغ (0.823) وهي قيمة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة متوسطة من الثبات الداخلي للإجابات ويمكن الاعتماد على إجابات مفردات العينة في تحقيق أهداف الدراسة ونتائجها.
ثانيا: اختبار الثبات بطريقة الفا كرونباخ يشير الثبات إلى مدى الموثوقية في المقياس لتحقيق نفس النتائج عند إعادة استخدامه مرة أخرى، بعد فترة من الزمن، لنفس الاستقصاء منهم وفي نفس ظروف الاختبار الأول ويمكن تقييم ذلك بعدة طرق ومن أهمها حساب معامل ألفا كرو نباخ، حيث تتراوح قيم ألفا كرو نباخ من صفر (عناصر غير ثابتة) إلى واحد صحيح (ثبات تام)، ويكون معامل الثبات مقبولاً إذا كان أكبر من (0.60) وضعيفاً إذا كان أقل من ذلك وعن طريق استخدام حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من الفقرات في الاستبانة عن طريق استخدام معامل (ألفا كرو نباخ) فكلما كان هذا البعد عالياً دل ذلك على ثبات وموثوقية نتائجه، وبالتالي المقياس مقبولً ويمكن الاعتماد عليه.

الجدول (3) نتائج اختبار الثبات (معامل ألفا كرو نباخ) لمحاور الاستبيان.

م	المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات (قيمة معامل ألفا كرو نباخ)	النتيجة
1	العوامل المؤثرة في اختيار طريقة الوارد أولا صادر أولا)	13	0.731	مرتفع
	الاستبيان ككل	13	0.731	مرتفع

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الثبات لمعامل ألفا كرو نباخ للاتساق الداخلي لأداة الدراسة بلغ (0.731) وهو معامل عالي، وبذلك يعتبر هذا المقياس صادقاً لما وضع للقياس، وكما يتمتع بدرجة جيدة من الثبات مقارنة بالمستوى المقبول (0.60) وهو الحد الأدنى المقبول لثبات أي مقياس في العلوم الإدارية والمالية، وبالتالي يمكن الاعتماد علية في التطبيق الميداني مما يجعل استمارة الاستبيان مقبولة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

2.اختبار الصدق: اختبار صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق " شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها"، وقد قام الباحثون بالتأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

أولاً صدق فقرات الاستبانة: حيث تم التأكد من صدق فقرات الاستبانة بطريقتين وهما:
الطريقة الأولى: الصدق الظاهري لأداة الدراسة (صدق المحكمين)
للتحقق من صدق الأداة اعتمد الباحثون على صدق المحتوى إذ قاموا بعرض الأداة على محكمين من ذوي الاختصاص في مجال المحاسبة.
الطريقة الثانية: صدق الاتساق الداخلي والبنائي لمحاور الدراسة:
يقصد بصدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان: مدى اتساق جميع فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه أي أن العبارة تقيس ما وضعت لقياسه ولا تقيس شيء اخر، وتم إجراء اختبار الصدق البنائي والذي يهتم بصلاحية بناء المقياس بمعرفة درجة ترابط محاوره بالدرجة الكلية للمقياس، ويُعرف ذلك من خلال معامل ارتباط بيرسون، والذي ينبغي ألا يقل عن (0.35) وفيما يلي نتائج ذلك:

الجدول (4) نتائج اختبارات الصدق لمحاور الاستبيان.

المحور	معامل الصدق البنائي	معامل الصدق الداخلي الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرو نباخ	مستوى الدلالة	النتيجة
(العوامل المؤثرة في اختيار طريقة الوارد أولا صادر	0.737	0.855	0.000	عالي
الاستبيان ككل	**0.737**	**0.855**	**0.000**	**عالي**

من الجدول أعلاه يتضح أن محاور أداة الدراسة، حققت درجة الصدق المطلوب، كما هو واضح من معاملات الصدق البنائي والصدق الداخلي، والتي كانت دالة إحصائياً وجميعها عند درجة دلالة 0.01، سواءً بالنسبة للمحاور أو المتغيرات، وبالتالي يمكن الاعتماد على الأداة في قياس متغيرات الدراسة، وتحقيق أهدافه.

ثانياً اختبار التوزيع الطبيعي: تم استخدام اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ام لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لان أغلب الاختبارات المعملية يشترط فيها أن تكون البيانات موزعة توزيعا طبيعيا.
كما أن الجدول رقم (5) يوضح نتائج اختبار كولمجروف – سمرنوف حيث يبين أن القيمة الإحصائية وقيمة مستوى الدلالة لكل المتغيرات أكبر من **0.05 (0.05 <. sig)** وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعملية.

الجدول (5) تفاصيل اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample K-S Test).

م	المحاور	القيمة الاحصائية	درجة الحرية	النتيجة
1	(العوامل المؤثرة في اختيار طريقة الوارد أولا صادر	0.134	29	0.071
	الاستبيان ككل	0.134	29	0.071

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة المعنوية الاستبيان ككل كانت 0.071 عند مستوى دلالة إحصائية أكبر من مستوى ($\alpha \leq 0.05$) وهذا يعني أن فقرات ومحاور الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعملية عليها.

المعالجات الإحصائية:

قام الباحثون باستخدام مجموعة أساليب إحصائية في عملية التحليل الإحصائي خلال برنامج (**Spss**) وهي:

1. التكرارات والنسب المئوية، والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية.
2. اختبار ألفا كرو نباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
3. اختبار معامل الارتباط (بيرسون) لمعرفة العلاقة بين المتغيرات ودرجتها وقوتها.
4. اختبار التوزيع الطبيعي لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ام لا.

تحليل خصائص عينة الدراسة:

تم تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بخصائص عينة الدراسة، وذلك فيما يتعلق (نوع المؤهل العلمي – التخصص– المركز الوظيفي – عدد سنوات الخبرة).

1. خصائص عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي:

الجدول (6) خصائص عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة	الترتيب حسب التوافر
دبلوم عالي	**09**	**31.5%**	**2**
بكالوريوس	**11**	**37.9%**	**1**
ماجستير	**09**	**31.5%**	**2**
الإجمالي	**29**	**%100**	**-**

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه تبين أن الموظفين من حملة البكالوريوس هم أكثر المستجوبين تكراراً وتوافراً بالعينة، وبنسبة وصلت إلى (37.9%) من حجم العينة، في حين كانت نسبة حجم العينة من حملة الماجستير بنسبة وصلت إلي (31.5%)، في حين كانت نسبة حجم العينة من حملة (دبلوم العالي)، بنسبة وصلت إلي (31.5%) وهذه النسب واقعية حيث أن أكثر أفراد المجتمع متعلمين وحملة شهادات من ناحية، ومن ناحية أخرى تتوافق هذه النسب مع توزيع حجم العينة، وبالتالي فالعينة هنا ممثلة للمؤهلات التعليمية لمجتمع الدراسة.

2. خصائص عينة الدراسة وفقاً للتخصص العلمي:

الجدول (7) خصائص عينة الدراسة وفقاً لتخصص العلمي.

التخصص العلمي	التكرار	النسبة	الترتيب حسب التوافر
محاسبة	**15**	**51.7%**	**1**
تمويل ومصارف	**04**	**13.8%**	**3**
اقتصاد	**02**	**6.8%**	**4**
أدارة	**08**	**27.7%**	**2**
الإجمالي	**29**	**%100**	**-**

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن أفراد المجتمع أغلبهم تخصص محاسبة حيث وصلت نسبتهم إلى (51.7%) من حجم العينة هم أكبر نسبة، في حين كانت نسبة تخصص اقتصاد (6.8%) وتخصص ادارة بنسبة (27.7%)، وتخصص تمويل ومصارف بنسبة (13.8%) وهذه النسب واقعية حيث أن أكثر أفراد المجتمع متعلمون وحملة شهادات من ناحية، ومن ناحية أخرى تنوع المؤهلات العلمية لعينة الدراسة وبالتالي فالعينة هنا ممثلة للمؤهلات العلمية لمجتمع الدراسة.

3. خصائص عينة الدارسة وفقا للمركز الوظيفي:

الجدول (8) خصائص عينة المسمى الوظيفي.

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة	الترتيب حسب التوافر
مدير أدارة	03	10.34%	3
رئيس القسم	05	17.24%	2
موظفين	17	58.62%	1
مراجع داخلي	03	10.34%	3

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه تبين أن نسبة الموظفين هم أعلى نسبة حيت وصلت نسبتهم إلى (58.62%) من حجم العينة، في حين كانت نسبة رئيس القسم (17.24%)، في حين كانت نسبة مراجع داخلي (10.34%) في حين كانت نسبة مدير أدارة (10.34%) وهذه النسب واقعية حيث أن أكثر أفراد المجتمع متعلمون وحملة شهادات من ناحية، ومن ناحية أخرى تتوافق هذه النسب مع توزيع حجم العينة، وبالتالي فالعينة هنا ممثلة للمؤهلات التعليمية لمجتمع الدراسة.

4. خصائص عينة الدراسة وفقاً لعدد سنوات الخبرة:

الجدول (9) خصائص عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة.

لعدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة	الترتيب حسب التوافر
أقل من 5 سنوات	02	6.9%	4
من 5 إلي أقل من 10 سنوات	06	20.7%	3
من 11 إلي أقل من 15 السنة	15	51.7%	1
من 15 فأكثر	06	20.7%	2
الإجمالي	29	%100	-

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن الموظفين الدين خبرتهم من 11 إلي أقل من 15 السنة هم أكثر المستجوبين تكراراً وتوافراً بالعينة، وبنسبة وصلت إلى (51.7%) من حجم العينة، في حين كانت نسبة الدين خبرتهم من 15 السنة فأكثر، بنسبة وصلت إلى (20.7%)، والدين خبرتهم من 5 سنوات الي أقل من 10 سنوات، وبنسبة وصلت إلى (20.7%) من حجم العينة، وأخيرا الدين خبرتهم أقل من 5 سنوات بنسبة وصلت الي 6.9% وهذه النسب واقعية حيث أن أكثر أفراد المجتمع خبرتهم عالية.

التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة:

تم تحليل إجابات عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة (الاستبيان) بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وذلك لتحديد درجة الموافقة، وقد اعتمدت أداة الدراسة مقياس ليكارث الخماسي، حيث كانت الدرجة (5) تعني أوافق بشدة، والدرجة (1) تعني لا موافق بشدة، وقد تم احتساب المدى المتوسط للحكم على درجة الموافقة كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول (10) مقياس درجة الموافقة وفق مقياس ليكارث الخماسي للمتوسطات الحسابية.

القياس	الدرجة	المتوسط المرجح	درجة الموافقة
لا أوافق بشدة	1	من 1:00 إلى 1.80	منخفضة جداً
لا أوافق	2	أكثر من 1.80 إلى 2.60	منخفضة
محايد	3	أكثر من 2.60 إلى 3.40	متوسطة
أوافق	4	أكثر من 3.40 إلى 4.20	مرتفعة
أوافق بشدة	5	أكثر من 4.20 إلى 5.00	مرتفعة جداً

حيث تم ذلك وفقاً للعمليات الحسابية الآتية:

1. تم احتساب المدى في مقياس ليكارث الخماسي المدى = 5 – 1 = 4
2. ثم قسمة المدى (4) على أكبر قيمة وهي (5) حسب الآتي: 4 ÷ 5 = 0.80
3. تم إضافة هذه القيمة (0.80) إلى أقل قيمة وهي (1)، وهكذا حسب ما هو موضوح في الجدول أعلاه والجدول التالي يبين تقدير مستويات التوافر لمتغيرات الدراسة وفقا للأوزان النسبة:

الجدول (11) تقدير مستويات التوافر لمتغيرات الدراسة وفقا للأوزان النسبية.

معدل الوزن النسبي	100-90	-80 89.9	-70 79.9	-50 69.9	اقل من 50
التقدير	ممتاز جدا	جيد جدا	جيد	مقبول	ضعيف

وفيما يلي التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة لمحاور متغيرات الدراسة كلٌ على حدة:

العوامل المؤثرة في اختيار طريقة تقييم المخزون السلعي الوارد أولاً صادر أولاً
دراسة ميدانية على الشركة الاهلية للإسمنت المساهمة:

تحليل البيانات عينة الدراسة حول العوامل المهمة التي تؤثر في اختيار طريقة تقييم المخزون السلعي الوارد أولاً صادر أولاً:

الجدول (12) تحليل البيانات حول العوامل المهمة التي تؤثر في اختيار طريقة تقييم المخزون السلعي الوارد أولا صادر أولا.

(العوامل المؤثرة في اختيار طريقة الوارد أولا صادر أولاً)						
ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب
1	اختيار طريقة الوارد أولاً صادر أولاً يعتمد على نوع وطبيعة المخزون.	4.24	0.69	84.8%	مرتفعة	1
2	يتم اختيار طريقة الوارد أولاً صادر أولاً وفقا للنظام المحاسبي المطبق لدى الشركة.	3.69	0.93	73.8%	مرتفعة	9
3	يتم اختيار طريقة الوارد أولاً صادر أولاً وفقا للسياسات المتبعة عند التأسيس.	3.62	1.08	72.4%	مرتفعة	11
4	يعتمد اختيار طريقة الوارد أولاً صادر أولاً على حجم الشركة.	3.79	0.94	75.9%	مرتفعة	7
5	يتم اختيار طريقة الوارد أولاً صادر أولاً عند اعتماد المؤسسة لسياسات مخفضة للأرباح.	3.69	0.89	73.8%	مرتفعة	10
6	يعتمد اختيار طريقة الوارد أولاً صادر أولاً على نوع نشاط الشركة.	4.14	0.74	82.8%	مرتفعة	3
7	يتم اختيار طريقة الوارد أولاً صادر أولاً لأنها سهلة وغير معقدة.	4.10	0.98	82.1%	مرتفعة	4
8	يتم اختيار طريقة الوارد أولاً صادر أولاً لأنها تتناسب مع معدل دوران المخزون.	4.17	0.66	83.4%	مرتفعة	2
9	يتم استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً لأنها تحقق رقابة فعالة على المخزون من قبل إدارة المخازن.	4.00	1.00	80.0%	مرتفعة	6
10	يتم استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً لأنها تقدم أقرب صورة عن الحقيقة لتسعير المخزون.	4.10	0.98	81.1%	مرتفعة	5
11	يعتمد اختيار طريقة الوارد أولاً صادر أولاً على رغبة الشركة في التلاعب في الإيرادات والنفقات.	3.59	0.87	71.7%	مرتفعة	12
12	يتم اختيار طريقة الوارد أولاً صادر أولاً بناء على هيكل الملكية للشركة.	3.69	0.93	73.8%	مرتفعة	8
13	التشريعات والقوانين تلزم الشركة باتباع طريقة تقييم الوارد أولاً صادر أولاً.	3.41	1.15	68.3%	متوسطة	13
المتوسط والانحراف والوزن النسبي العام		3.83	0.305	76.6%	عالي	

يتبين من الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاوزان النسبية لإجابات العينة حول العوامل المؤثرة في اختيار طريقة تقييم المخزون السلعي الوارد أولا صادر أولا، وقد تراوحت أغلب الدرجات بالارتفاع وكذلك تبين إن أغلب الإجابات تتركز في مستوي (الموافق)، أي أن متوسط جميع الفقرات تقع ضمن الفقرة الرابعة مـــــن مقياس ليكارث الخماسي وانحراف المعياري هذه الفقرات يدل على وجود توزع في إجابات أفراد عينة الدراسة.

فقد جاء في الترتيب الأول الفقرة رقم (1) بمتوسط حسابي مقداره (4.24) وهو متوسط مرتفع، وبانحراف معياري (0.69) وقد بلغ الوزن النسبي (84.8%) مما يدل على أن مستوى التأثير تقديره جيد جدا ودرجة الموافقة لدى العينة مرتفعة جدا مما يشير إلى تشتت الآراء وتباينها حول الفقرة، وبالتالي توافر مقتضاها جيد جدا " يتم التأكد من المعلومة قبل توزيعها" بدرجة عالية.

في حين جاءت الفقرة رقم (13) في الترتيب الأخير من حيث درجة الموافقة عليها، فقد بلغ متوسطها الحسابي (3.41)، وبانحراف معياري (1.15) وقد بلغ الوزن النسبي (68.3%) مما يدل أن مستوى التأثير تقديره جيد ودرجة الموافقة لدى العينة مرتفعة يشير إلى تشتت الآراء وتباينها حول الفقرة وكل ذلك يدل على أنّ درجة الموافقة على الفقرة متوسطة، وبالتالي توافر مقتضاها بدرجة متوسطة من وجهة نظر عينة الدراسة.

وبشكل عام نجد أن العوامل المؤثرة في اختيار طريقة الوارد أولاً صادر أولاً لدى عينة الدراسة، متوفرة بدرجة مرتفعة، من وجهة نظر أولئك الموظفون، حيث حصل هذا المحور على متوسط حسابي عام (3.83) وهو متوسط مرتفع، وانحراف معياري (0.305)، ووزن النسبي (76.6%) بمستوى توافر تقديره جيد مما يدل على أنّ مستوى التـأثير في مجتمع الدراسة مرتفع من وجهة نظر عينة الدراسة.

اختبار فرضيات الدراسة:

تنص الفرضية الرئيسة للدراسة على أنه توجد مجموعة من العوامل المهمة التي تؤثر في اختيار طريقة تقييم المخزون السلعي الوارد أولاً صادر أولاً، ومن أجل قبو هذه الفرضية أو نفيها يتطلب الأمر معرفة الدور بين المتغير المستقل والتابع ولمعرفة ذلك ثم استخدام نموذج اختبار (T- test).

الجدول (13) نتائج اختبار (T- test) لبيان توجد مجموعة من العوامل المهمة التي تؤثر في اختيار طريقة تقييم المخزون السلعي الوارد أولا صادر أولا.

المجال	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية / T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية العلاقة
فرضية الدراسة الرئيسية	**3.83**	**0.83**	**0.305**	**14.695**	**0.000**	**معنوية**

تبين من الجدول اعلاه أن متوسط الاستجابة (3.83) وهو أكبر من متوسط (3) وأن الفروق تساوي (0.83) ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي أصغر من (0.05) وهذا يشير إلى أن هناك معنوية فروق عليا، نقوم بقبول الفرض القائل **(توجد مجموعة من العوامل المهمة التي تؤثر في اختيار طريقة تقييم المخزون السلعي الوارد أولا صادر أولا)** حسب عينة الدراسة عند مستوى دلالة (0.05)".

النتائج:

1. أن نظام تأسيس الشركة والنظام المحاسبي المتبع وهيكل وحجم المنشأة له تأثير كبير على اختيار السياسة المحاسبية لتقييم المخزون.
2. وجود تأثير للتشريعات والقوانين واللوائح على اختيار السياسة المحاسبية لتقييم المخزون.
3. أن طريقة الوارد أولاً صادر أولاً تستخدم لسهولتها وعدم تعقيدها.
4. أن حجم الشركة ومعدل دوران المخزون وسهولة الرقابة عليه من العوامل مؤثرة على اختيار السياسة المحاسبية لتقييم المخزون.

التوصيات:

1. أن يتم اختيار الطريقة التي تتناسب مع نوع المخزون.
2. الاهتمام بدور الجمعيات المهنية في توضيح مزايا وعيوب كل طريقة من خلال عقد ورش عمل ومؤتمرات.
3. الثبات في اتباع السياسة المحاسبية لتقييم المخزون وعدم اللجوء لتعديلها من سنة إلى أخرى.
4. ضرورة قيام الجهات الرقابية ذات العلاقة بالشركة بالاهتمام بعنصر المخزون والتأكد من صدقه والإفصاح عنه وتقييمه.

المراجع:

1. سالم محمد بن غربية، جمعة خليفة الحاسي، علي عوض زاقوب، (2017)، **المحاسبة المالية المتوسطة طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة والمعايير الدولية**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا.
2. المكي معتوق سعود، ونور الدين حمودة. (2021)، **مبادئ المحاسبة المالية "الجزء الثاني" التسويات الجردية**، مكتبة طرابلس العالمية، ليبيا.
3. حسن توفيق مصطفى. (2017)، **العوامل المؤثرة في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية جامعة الزرقاء العدد الثاني، الأردن.
4. رابحي عبد الناصر، وطبيب أسامة، (2017)، **مشكلات تقييم المخزونات بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تعدد بدائل التقييم وأثارها على القوائم المحاسبية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر.
5. زهير، خضير ياسين، (2005)، **أثر التضخم على تقويم المخزون في المنشأة الاقتصادية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد العاشر، العراق.
6. سليمان، بلعور، قطيب، عبد القادر، (2016)، **العوامل المؤثرة في سياسة تقييم المخزون لدي المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مجلة رؤي اقتصادية جامعة الشهيد حمه لخضر العدد العاشر، الجزائر.
7. البدوي، خليفة إمحمد المبروك، (2016)، **أثر التغير في السياسات المحاسبية للشركات على الدخل القومي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجبل الغربي كلية المحاسبة، ليبيا.
8. سعيدة، عمومن، (2019)، **العوامل المؤثرة على اختيار طريقة تقييم المخزون السلعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
9. معمري جيهان، وزهاري عبلة، (2020)، **أثر سياسات تقييم المخزون علي جودة المعلومة المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
10. نور، هاني العشي، (2006)، **دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في اختيار طريقة تقييم المخزون السلعي: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة.
11. سيساوي، محمد البدر، نابتي، ياسر، 2023، **أثر طرق تقييم المخزونات على الربح المحاسبي في المؤسسة دراسة حالة: "المؤسسة الوطنية لتوضيب وفنون الطباعة**، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر.
12. الهاشمي، البار، 2020، **التقييم المحاسبي للمخزونات في البيئة المحاسبية الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE**، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة غرداية، الجزائر.
13. فزع، مصطفي واصف مصطفي،2019، **مدى تطبيق المعالجة المحاسبية للمخزون والأثر الضريبي الحالي والمؤجل وفق معايير المحاسبة الدولية وأثرها على النظام الضريبي في فلسطين**، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.